





جامعة تيسمسيلت

المعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات

مصنفة " C "

في الآداب، الحقوق والعلوم السياسية، العلوم الاقتصادية،
العلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد الرابع عشر العدد 01 جوان 2023

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

المعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات
مصنفة " C "



جامعة تيسمسيلت - الجزائر -

شروط النشر وضوابطه

-المعيار مجلة علمية مصنفة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.

- دورية تصدر مرتين في السنة عن جامعة بتيسمسيلت. الجزائر.

- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.

- ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.

- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.

- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.

- تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم (15)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).

- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة

الفرنسية بخط (Times new roman) حجم (12)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (10).

- تكون الهوامش والإحالات على طريقة أسلوب APA

- لا يقل حجم البحث عن 08 صفحات ولا تتجاوز 15 صفحة.

- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسنول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد الرابع عشر العدد 1 جوان 2023

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات

مصنفة " C "

تصدر عن جامعة تيسمسيلت - الجزائر

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

جامعة تيسمسيلت. الجزائر.

البريد الإلكتروني: www.cuniv.tissemsilt.dz

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

رئيس المجلة:

أ. د. دهوم عبد المجيد

المدير المسؤول عن النشر:

أ.د. عيساني محمد

رئيس التحرير:

أ.د. مرسي رشيد.

نواب رئيس التحرير:

أ.د. واضح أحمد الأمين، أ.د. علاق عبد القادر، أ.د. العيداني الياس، أ.د. عطار خالد، أ.د.

لكحل فيصل، أ.د. قاسم قادة د. دهقاني أيوب، د. بوسكرة عمر.

سكرتيرا المجلة:

عرجان نورة، سلطاني محمد رضا

هيئة التحرير:

أ.د. غربي بكاي، أ.د. قاسم قادة، د. عطار خالد، د. صالح ريوح، أ.د. مصايح محمد، د. بن رابع خير الدين، د. بوسيف إسماعيل، أ.د. بوراس محمد، أ. د. شريط عابد، د. محي الدين محمود عمر، أ.د. روشو خالد، أ.د. العيداني إلياس، أ.د. فايد محمد

الهيئة العلمية:

من جامعة تيسمسيلت: أ.د. بشير دردار، أ.د. بن فريجة الجلاي، أ.د. أحمد واضح أمين، أ.د. تواتي خالد، د. ريوح صالح، أ.د. غربي بكاي، أ.د. بركبة ختة، أ.د. طعام شاختة، أ.د. شريف سعاد، أ.د. يعقوبي قدوية، أ.د. مرسل مسعودة، أ.د. بن علي خلف الله، أ.د. رزايقية محمود، د. بوغاري فاطمة، أ.د. قردان ميلود، أ.د. يوسي محمد، د. فتوح محمود، د. عيسى حورية، د. بوضوار صورية، وسواس نجاة، أ. د. بوزيان أحمد، من جامعة صفاقس، تونس: أ. د. عبد الحميد عبد الواحد، د. بوبكر بن عبد الكريم، من جامعة المنصورة، مصر: د. محمد كمال سرحان، من جامعة طرابلس، ليبيا: د. أحمد شرشاش، من الجامعة الأردنية، الأردن: أ. د صادق الحايك، من جامعة الجزائر 03، الجزائر: د. فتحي بلغول، من جامعة لمين دباغين، سطيف: أ. د بوطالي بن جدو، من جامعة وهران: أ. د. مخطار حبار، من جامعة سيدي بلعباس: أ. د. محمد بلوحي، من جامعة سعيدة: د. عبد القادر راجحي، من جامعة تلمسان: أ. د. محمد عباس، أ. د. عبد الجليل مرتاض، من جامعة تيزي وزو: أ. د. مصطفى درواش، من جامعة مستغانم: د. منصور بن لكحل، من جامعة زيان عاشور، الجلفة: د. حربي سليم، د. علة مختار، عروي مختار، من جامعة حسية بن بوعلي، شلف: أ. د حفصاوي بن يوسف، أ. د موسى فريد، د. بوراس محمد، د. علاق عبد القادر، د. روشو خالد، أ.د. مرسي مشري، د. لعروسي أحمد، د. قزران مصطفى، د. مسيكة محمد الصغير، د. زرقين عبد القادر، د. محمودي قادة، د. العيداني إلياس، د. عيسى سماعيل، د. بوزكري الجلاي، د. ضويفي حمزة، د. كروش نور الدين ، د. بوكريد عبد القادر، د. عادل رضوان. من جامعة ابن خلدون تيارت: أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فتاك علي، أ. د. بو سماعة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د.

شريط عابد. UNIVERSITIE PAUL SABATIER TOULOUZE 03. FRANCE: CRISTINE

Mensson

كلمة العدد

يسر هيئة تحرير مجلة المعيار أن تقدم لكم المجلد الرابع عشر في عدده الأول من شهر جوان سنة 2023، آملة أن تكون قد وفرت هذا الفضاء العلمي المحكم لكل الباحثين. احتوى هذا العدد كالعادة على أبحاث متنوعة، حيث خصصت لكل ما يتعلق بالآداب والعلوم والإنسانية والاجتماعية، فتناول على سبيل المثال مواضيع في فلسفة التاريخ وفلسفة العلوم، أما في الأدب فقد تناول العدد أبحاثا في العديد من المواضيع الأدبية واللغوية، وفي علم الاجتماع تناول الباحثون، قضايا تحول القيم الاجتماعية وفكرة التواصل، ليختتم بأبحاث اجتماعية في النشاطات البدنية والرياضة. وأخرى ذات طابع اقتصادي وقانوني،

نأمل كهياة تحرير أن نكون قد وفرنا للباحثين الفرصة المناسبة لتسيير حياتهم المهنية والعلمية، خاصة وهم مقبلين على مواعيد هامة لأجل الترقية والتأهيل.

المدير المسؤول عن النشر
أ.د. عيساني محمد

محتويات العدد

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	– أشباه الصوائت في اللغة العربية، قضاياها ومشكلاتها من منظور علم الأصوات الحديث د. عبد الصمد لميش جامعة محمد بوضياف بالمسيلة –الجزائر–	15–1
02	– الأنساق الثقافية بين الثابت والمتحول في شعر علاء عبد الهادي(ديوان مهمل تستدلون عليه بظل أنموذجا) نايلي أسماء، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر–، قرين جميلة، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر–	24–16
03	– البناء والدلالة في سيميائيات السرد قراءة في كتاب "البناء والدلالة في الرواية" لعبد اللطيف محفوظ زروالة بلقاسم، جامعة تيسمسيلت-الجزائر–، د. بوركية بختة جامعة تيسمسيلت-الجزائر–	37–25
04	– التوجيه التحوي لقراءة أبي عمرو بن العلاء-دراسة آيات من القرآن الكريم- أ.د بلحسين محمد، جامعة ابن خلدون-تيارت-	55–38
05	الخرائط الذهنية ودورها في تعليمية النحو العربي - تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي أنموذجا. بوطيب سهيلة، جامعة تيسمسيلت –الجزائر–، د. بلميهور هند، جامعة تيسمسيلت –الجزائر–	67–56
06	الرواية النسوية العربية بين التأسيس للمرجعية الذاتية ونقض المركزية أحمد التجاني سي كبير، جامعة، قاصدي مرياح، ورقلة –الجزائر–	83–68
07	المصطلح الإسلامي في معجم المصطلحات الأدبية لنواف نصار دراسة في الأصول والدلالات د. سبع فاطمة الزهراء جامعة الشلف –الجزائر–	97–84
08	التظيرة النقدية الما بعد الماركسية جنادي زولبخة، المركز الجامعي مرسللي عبد الله – تيبازة- الجزائر –	113–98
09	الواقع اللغوي في المجتمع الجزائري وأثره في اللغة الأم(العربية) "الثنائية اللغوية أنموذجا" أحمد لهويجي، جامعة محمد بوضياف –المسيلة –الجزائر–	126–114
10	بنية الزمن في الخطاب الروائي المغاربي من منظور الدراسات النقدية قراءة في نماذج بن سميشة محمد، جامعة تيسمسيلت –الجزائر–، عطار خالد، جامعة تيسمسيلت –الجزائر–	144–127
11	بنية الشخصية في الخطاب الروائي الجزائري ومبدأ التواصل من النظرية إلى التطبيق د. بن سعيد بشير، جامعة تيسمسيلت-الجزائر–	157–145
12	تجليات المنهج الاجتماعي في الكتابة النقدية عند مخلوف عامر رحماني سمية، جامعة تيسمسيلت –الجزائر–، د.بوركية بختة، جامعة تيسمسيلت –الجزائر–	170–158
13	تحولات الرواية من السردى إلى الثقافي مقارنة لرواية "رماد الشرق" لواسيني الأعرج د. بن أحمد نعيم، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة –الجزائر–	186–171
14	ترجمة العنوان في أدب الطفل-عناوين القصص أنموذجا- قدوش زينب، جامعة تيسمسيلت –الجزائر–	199–187
15	تعليمية منهجية البحث اللغوي في الجامعة الجزائرية بين التنظير والتطبيق " السنة الثالثة لسانيات أنموذجا" كجعوط فاطمة، المركز الجامعي مرسللي عبد الله تيبازة –الجزائر–	213–200
16	توزيع الزمن في غزل جميل بن معمر بوهطال فاطمة، جامعة تيسمسيلت –الجزائر– د.يعقوبي قدوية، جامعة تيسمسيلت –الجزائر–	228–214
17	تيسير تعليم قواعد النحو العربي عند ابن معطي الجزائري - قراءة في المنهج والإجراء في الدرة الألفية أ.د رزايقية محمود، جامعة تيسمسيلت –الجزائر–	241–229

252-242	ثوابت النص الأدبي السردي الكراماتي: السند، شخصية الولي، الفعل الخارق د. بن قادة إخلف، جامعة تلمسان -الجزائر-	18
264-253	حركة الرحلة وبواعثها -البدايات الأولى للرحلة عند العرب- عيسى بخيتي، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت - الجزائر-	19
276-265	خطاب الذات في ديوان (وبقيت وحدك) لعيسى الحيلج ط د: بوطغان حيزية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة- الجزائر-، المشرف أد: مصطفى ولد يوسف جامعة أكلي محند أولحاج البويرة- الجزائر-	20
293-277	شخصية المثقف في رواية "قنديل أم هاشم" قراءة نقدية من منظور عبد السلام الشاذلي د. صليحة لطرش، جامعة البويرة -الجزائر-	21
308-294	شعرية العنونة في شعر عمار بن زايد دراسة لنماذج شعرية مختارة بولفعة وافية، المركز الجامعي عبد الله مرسلتي تيارزة -الجزائر-	22
324-309	فيصل دراج ناقد ط. د/ عيد محمد، جامعة تيسمسيلت-الجزائر-، د/ بلخياطي حاج لونيس، جامعة تيسمسيلت-الجزائر-	23
336-325	معالم الحضارة في الفترة الأموية بالأندلس-العمارة أنموذجا- حفيظة صابر، جامعة تلمسان -الجزائر-، أ.د. محمد مرتاض، جامعة تلمسان -الجزائر-	24
347-337	مقومات الخطابة الأرسطية-رسائل الأمير عبد القادر أنموذجا. د. مصاييح حسين -الجزائر-	25
357-348	واقع الصحافة الأدبية في الجزائر-أشعة الشروق لمحمد الهادي الحسني نموذجًا- مختار شعلال، جامعة وهران 1-الجزائر-	26
371-358	L’empreinte identitaire culturelle algérienne à travers les motifs narratifs dans « Walou à l’horizon de Slim» BENHEDDI Samia, Université d’Oran 2 Mohamed Ben Ahmed – Algérie-, YAHIAOUI Kheira, École Normale Supérieure d’Oran Ammour Ahmed – Algérie-	27
388-372	Professional pressures and their relation with motivation for achievement, among a sample of professional guidance counselors KHELLOUF Hafida, Bouzarreah -Algier-	28
399-389	Reflecting Loss and Displacement through Fragmentation in the Collection of Short Stories ‘Aisha’ for Ahdaf Soueif Sarra Bougoufa, Sfax university –Tunisia-	29
415-400	التأصيل الإسلامي لفكرة حقوق الإنسان ومشكلة الطائفية مناد محمد جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة -الجزائر-	30
433-416	التباري الاستراتيجي كمقاربة للدبلوماسية الدفاعية أ.د/عامر مصباح، جامعة الجزائر 3-الجزائر-	31
446-434	التدخل الإنساني بين التطبيق والتضييق قيرع عامر، جامعة زيان عاشور الجلفة -الجزائر-	32
462-447	الدبلوماسية الدفاعية: قراءة في التقاطعات الحاصلة بين حقلي الاستراتيجية والدبلوماسية أ. د/فاروق العربي، جامعة الجزائر 3، د. الحواس كبوش جامعة الجزائر 3-الجزائر-	33
474-463	الصيرفة الإسلامية والغربية من منظور خطة شيكاغو أ.د. جيرالد ستيل، جامعة لانكستر، -المملكة المتحدة-، أ.د. عبد الرحمن السنوسي جامعة الجزائر 1، -الجزائر-	34

488-475	العمق الجغرافي الاستراتيجي كمحدد للأمن القومي الجزائري طوبال عمر، جامعة سطيف 02 -الجزائر-	35
501-489	القضية الفلسطينية ضمن أجندة السياسة الخارجية الجزائرية من 1962 -2022 ديداوي محمد أمين، جامعة عباس لغرور خنشلة -الجزائر-، أ.د. هادية يحيياوي جامعة عباس لغرور خنشلة -الجزائر-	36
515-502	المأزق الأمني الليبي بين تعقيدات الداخلية وجهود التسوية ماموني فاطمة، جامعة تلمسان-الجزائر-، أبو رحمة موسى منير جامعة تلمسان-الجزائر-	37
532-516	المنهج السلمي الصيني من منظور الثقافة الاستراتيجية قروش محمد، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان -الجزائر-	38
544-533	تأثير المحدد الثقافي في السياسة الخارجية الفرنسية -التنوع الثقافي نموذجا- بوخرس محمد أمين جامعة المنار - تونس-	39
560-545	تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على المشاركة السياسية: دراسة حالة شبكات التواصل الاجتماعي لدى الشباب د. صفراوي فاطمة، جامعة الشلف -الجزائر-، د. عبد الرازق وهبه سيد احمد محمد، جامعة جدة العالمية (السعودية)	40
576-561	تركيبة الرواتب وتشعباتها ضمن المناصب العليا لفئة الموظفين في الجزائر: دراسة في الأطر النظرية، القانونية ومنهجيات الحساب على ضوء التعديلات الجديدة د. شاري محمد جامعة سعيدة د مولاي الطاهر -الجزائر-	41
592-577	حماية الخصوصية الإلكترونية للمستهلك في البيئة الافتراضية طالبة دكتوراه بشكورة أحلام، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 01 -الجزائر-، د. كلو هشام، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 01 -الجزائر-	42
608-593	دور التشريعات المؤطرة للنشاط المنجمي في الاستغلال الأمثل للثروة المنجمية في الجزائر عتو رشيد، جامعة تيسمسيلت -الجزائر-	43
625-609	دور الدبلوماسية الدفاعية الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية طالب حفيظة، جامعة بومرداس، -الجزائر-، أبو حنيفة الوليد، جامعة الجزائر 3، -الجزائر-	44
640-626	دور الدبلوماسية الدفاعية الجزائرية في حل مختلف النزاعات الإفريقية -نماذج مختارة باي سمير، جامعة الجزائر 3-الجزائر-، بركاني عزوز جامعة الجزائر 3-الجزائر-	45
656-641	السياسات التنموية في الجزائر ضرورة تفكيك التجارب وإعادة بناء التصور في ظل الحرب الروسية الأوكرانية الراهنة رحالي محمد، جامعة جيلالي لباس -الجزائر-	46
670-657	قانون الصفقات العمومية ودوره في تحديد أسس ومتغيرات التنمية المحلية د. حادي عثمان، د. مولاي طاهر جامعة سعيدة، -الجزائر-	47
686-671	قراءة تحليلية للمرسوم التنفيذي 320/16 المتعلق بمنصب الأمين العام للبلدية باية عبد القادر، جامعة تيسمسيلت، -الجزائر-، روشو خالد جامعة تيسمسيلت-الجزائر-	48
702-687	نحو منظور سياسي عربي جديد لظاهرة الفساد لمام محمد حليم، جامعة الجزائر 3، -الجزائر-	49
719-703	اسهامات الرياضة المدرسية في انتقاء التلاميذ الموهوبين وتوجيههم إلى النوادي الرياضية من وجهة نظر الأساتذة لفئة (12-15) سنة. بوسيف إسماعيل، جامعة تيسمسيلت-الجزائر-	50
735-720	المهارات القيادية الإدارية لدى المدربين ودورها في توجيه المهارات النفسية لدى ناشئي كرة القدم المنتمين لمدارس كرة القدم بن نعمة محمد، جامعة تيسمسيلت، -الجزائر-، بن رابع خير الدين، جامعة تيسمسيلت، -الجزائر-، خروبي محمد فيصل، جامعة تيسمسيلت، -الجزائر-	51
752-736	تأثير الألعاب المصغرة (5 ضد 5) بالطريقة المستمرة والطريقة الفترية في تحسين القدرة على تكرار الجري السريع "RSA" لدى لاعبي كرة القدم أقل من 17 سنة قنون أحمد، جامعة تيسمسيلت-الجزائر-، سي العربي شارف، جامعة تيسمسيلت-الجزائر-، واضح أحمد الأمين، جامعة تيسمسيلت -الجزائر-	52

769-753	توصيف العلاقة بين المؤشر الأعلى لكتلة الجسم وبعض الأنماط المسيطرة على الجوع لدى الممارسين للتربية البدنية والرياضية 15-18 سنة أكرم غراب، جامعة محمد خيضر بسكرة -الجزائر-، خليل مراد، جامعة محمد خيضر بسكرة -الجزائر-	53
784-770	دراسة تحليلية لبعض اختبارات السرعة الهوائية القصوى الخاصة بالسباحة الحرة "اختبار Javoie1985، اختبار 200*5، اختبار 5 دقائق واختبار ال 400 م" حاج مكناش مرزاق، جامعة تيسمسيلت -الجزائر-، قرقور محمد، جامعة تيسمسيلت -الجزائر-	54
797-785	علاقة قلق المنافسة بالمؤشر الذاتي (RPE) خلال مرحلة ما قبل المنافسة عند لاعبي كرة القدم اقل من 17 سنة ط.د. دينس محمد، جامعة البويرة(الجزائر)، د. حاج أحمد مراد، جامعة البويرة -الجزائر-	55
813-798	نظام التغذية عند رياضيي كمال الأجسام دراسة مسحية لقاءات التقوية العضلية بولاية الشلف وداك محمد، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-الجزائر-، ربوح صالح، جامعة تيسمسيلت-الجزائر-، فراشة طيب، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-الجزائر، طيبي طيب، جامعة أكلي محند اولحاج البويرة -الجزائر-	56
828-814	Obama's Strategy against ISIS in Iraq bahouli abir, Algeria University 03 -Algeria-	57
842-829	The Algerian Diplomatic Efforts in Containing the Arab-Israeli Normalization Deals Mohamed Amine Souyad, University of Algiers 3 -Algeria-	58
855-843	أهمية صيغ التمويل الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر علي سحوان، جامعة المنار - تونس-، عبد الغني محلق، جامعة المدية -الجزائر-، سريدي أحمد، جامعة تيسمسيلت-الجزائر-	59
870-856	الجامعة المنتجة؛ توجه جديد للجامعة الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة كمال العقاب، جامعة التكوين المتواصل -الجزائر-	60
887-871	حوكمة الشركات كآلية للحد من الغش والتلاعب في التقارير المالية د. لعكاف عائشة، جامعة تيسمسيلت -الجزائر-، د. خريفي حسام، جامعة تيسمسيلت -الجزائر-	61
900-888	نظم المعلومات الإدارية كأداة مساعدة للرفع من جودة عملية صنع القرار-دراسة حالة جامعة الدكتور مولاي طاهر بسعيدة- سعيد وفاء، جامعة جيلالي لباس سيدي بلعباس-الجزائر-، صحراوي بن شيحة، جامعة جيلالي لباس سيدي بلعباس-الجزائر-	62
912-901	الدراسات البينية وإشكالية توظيف المنهج في العلوم الاجتماعية د. بن سليمان عمر، جامعة ابن خلدون تيارت -الجزائر-	63
926-913	السياسة والأخلاق في منظور العقلنة العلمية الحديثة ماكس فيبر أنموذجا لكحل فيصل، جامعة ابن خلدون تيارت -الجزائر-	64
942-927	الاتصال المسؤول آلية حديثة لتنمية الموارد البشرية في ظل أزمة كورونا بن عمارة أحمد، جامعة باجي مختار عنابة-الجزائر-، مومن لامية، جامعة باجي مختار عنابة-الجزائر-	65
955-943	الاستثمار في الأجيال الناشئة لصناعة النخب في العالم العربي والإسلامي أ. فرج سعيد، جامعة يحيى فارس المدية-الجزائر-	66
969-956	الأطر المفاهيمية والنظرية لظاهرة البداوة بوطيبة عبد الغني، جامعة ابن خلدون تيارت -الجزائر-	67
984-970	التماسك الاسري، مرتكزاته وتحدياته في المجتمع الجزائري مامش نجية، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-الجزائر-	68
1000-985	الحاجات الارشادية لأسر الاطفال ذوي اضطراب طيف التوحد دراسة ميدانية بالمركز البيداغوجي للإعاقة الذهنية بموزاية -البليدة- بوقطاف عقيلة، جامعة البليدة02 -الجزائر-، حفظ الله رفيقة جامعة البليدة02 -الجزائر-	69
1015-1001	الدراسات الثقافية ومحاولة فهم الفعل الاتصالي مقارنة Stuart hall نموذجاً لصلح عائشة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، -الجزائر-	70

1031-1016	الصهيونية المسيحية: علاقتها بالصهيونية اليهودية والموقف من الحوار مع الإسلام الجازي راشد المري، طالبة ماجستير في دراسة الأديان وحوار الحضارات، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، -دولة قطر-	71
1045-1032	العلاقة بين التداخلات العيادية للعجز الفونولوجي ودقة القراءة لدى عسيري القراءة هنا بزيح، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2-الجزائر، زعزاعي خديجة انتصار باتنة 1-الجزائر-	72
1061-1046	الغنوسة والأمن النفسي شعشوع عبد القادر، جامعة ابن خلدون تيارت -الجزائر-	73
1076-1062	المخططات المبكرة غير المتكيفة وعلاقتها بالفعالية الذاتية (دراسة ميدانية على الطلبة في جامعة ابن خلدون) زموري أسامه، جامعة لونيسي علي البلدة 2-الجزائر، البازيدي فاطمة الزهراء، جامعة لونيسي علي البلدة 2-الجزائر-	74
1090-1077	المرنيسي والكتابة النسوية، بحث في الدين والمرأة بلال فتيحة، جامعة وهران 02-الجزائر- عيساني امحمد، جامعة تيسمسيلت-الجزائر-	75
1101-1091	المنهج الرياضي في فلسفة روني ديكرت ط.د. بورحلة نعيمة، جامعة ابن خلدون تيارت -الجزائر-	76
1116-1102	تأثير العلاج السلوكي المعرفي على درجة الادمان على الانترنت لدى عينة من طلبة جامعة المسيلة خرخاش أسماء، جامعة المسيلة -الجزائر-	77
1131-1117	ترسيخ القيم الدينية في الوسط المدرسي قوق أبو بكر الصديق، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة-الجزائر، بايود صابرينة جامعة آكلي محند أولحاج البويرة-الجزائر-	78
1146-1132	تمثل مفهوم المواطنة لدى تلاميذ مرحلة التعليم المتوسط بالجزائر عروي مختار، جامعة الشهيد زيان عاشور بالجلفة-الجزائر-	79
1160-1147	توجهات الدافعية في التعلم الإلكتروني ربيعي محمد جامعة غليزان، -الجزائر-	80
1174-1161	جودة التكوين ودورها في تحسين الأداء الوظيفي دراسة ميدانية بمفتشية الأقسام للجمارك -تلمسان- عميري رشيد، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان -الجزائر-، ماريف منور، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان -الجزائر-	81
1184-1175	جودة الحياة لدى الممرضة الأرملة دراسة عيادية لحالة بمستشفى تيارت سعيد رشيد، جامعة ابن خلدون -تيارت الجزائر-، الماحي زوييدة، جامعة ابن خلدون، تيارت -الجزائر-	82
1198-1185	دور أرغوميا الخطأ في تحسين أداء العاملين رهواني بوزيان، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان -الجزائر-، أ.د. بشلاغم يحي جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان -الجزائر-	83
1208-1199	سؤال العولمة بين الخطاب الفلسفي والتوظيف الأيديولوجي قراءة في بعض نماذج الفكر العربي والغربي المعاصر د. علة مختار، جامعة عاشور زيان الجلفة -الجزائر-	84
1224-1209	سوسيولوجيا الهجرة الجزائرية الى فرنسا-قراءة تحليلية بوزيرة سوسن، جامعة الجزائر 2 -الجزائر-	85
1236-1225	الفلسفة العربية المعاصرة واقع وممارسات د. بن خيرة بوعلام، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة- الجزائر-، د. بكيري محمد أمين، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة- الجزائر-	86
1247-1237	شخصية الأمير عبد القادر الجزائري من خلال مؤلفات خصومه من الفرنسيين-كتابات برنو ايتيين وجان لويس أزان أنموذجا- طالبي علي، جامعة حسية بن بوعلي بالشلف-الجزائر، حريشة جمال، جامعة حسية بن بوعلي بالشلف، -الجزائر-	87
1259-1248	ضغوط العمل: المقاييس والاستراتيجيات د. مامن فيصل، جامعة عباس لغرور خنشلة-الجزائر-، د. شوشان نصيرة، جامعة عباس لغرور خنشلة-الجزائر-	88

1268-1260	طريقة التدريس ... بين الفلسفة التربوية التقليدية والحديثة حرير لزرقي جامعة احمد زبانه غليزان-الجزائر-	89
1283-1269	مارتن هيدغر ونقد مفهوم الحقيقة عند أرسطو ط. د. عايد نورية، جامعة ابن خلدون تيارت -الجزائر- أ. د. لكحل فيصل، جامعة ابن خلدون تيارت -الجزائر-	90
1299-1284	محورية مؤسسات التنشئة الاجتماعية في إعادة غرس قيم التعلم الاجتماعي د. مرابط أحلام، جامعة الجزائر 3 -الجزائر-، د. جراد عبد القادر، جامعة الجزائر 3 -الجزائر-	91
1311-1300	مسألة الحجاب واللباس الشرعي عند السلفية شطاح خيرة، جامعة وهران 2 -الجزائر-، أ. د عيساني امحمد، جامعة تيسمسيلت-الجزائر-	92
1326-1312	مساهمة الإساءة الجسمية والنفسية في التنبؤ بالشعور بالخزي لدى التلاميذ عدة بن عتو، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف -الجزائر-، بلعربي عادل عبد الرحمن، جامعة ابن خلدون تيارت -الجزائر-	93
1342-1327	مستوى التفاؤل لدى عينة من الشباب المتعلمين من المجتمع الجزائري في ضوء بعض المتغيرات د. رقية نبار، جامعة سعيدة. الدكتور مولاي الطاهر-الجزائر-	94
1356-1343	مقومات التعبئة والجهاد في غرب إفريقيا خلال القرن 19 م؛ جهاد الحاج عمر تل نموذجاً هقاري محمد، جامعة الحاج موسى أق أخموك تامنغست -الجزائر-	95
1370-1357	مهنة التلميذ بين التعليمات والممارسات-دراسة ميدانية لعينة من تلاميذ السنة الثالثة ثانوي- سارة بن حليلة، جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله -الجزائر-، غنية ضيف، جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله -الجزائر-	96
1386-1371	واقع اضطراب التوحد في المدارس الابتدائية: إشكالية الكشف والتكفل دراسة استكشافية على عينة من أساتذة التعليم الابتدائي سليمان فاطمة الزهراء، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر-الجزائر-	97
1401-1387	وجهات نظر انثروبولوجية حول اصول ومستقبل الحرب عبد الكريم فني، جامعة محمد بوضياف المسيلة-الجزائر-، اسماعيل زروقة، جامعة محمد بوضياف المسيلة-الجزائر-	98
1417-1402	Carte mentale et enseignement/apprentissage du FLE chez des collégiens sourds . Lot Hayette, Université Badji Mokhtar , Annaba -Algérie- ,Maarfia Nabila, Université Badji Mokhtar , Annaba - Algérie	99

قانون الصفقات العمومية ودوره في تحديد أسس ومتغيرات التنمية المحلية

Public procurement law and its role in determining the foundations and variables of local development.



د. حادي عثمان

جامعة سعيدة .د. مولاي طاهر

Haddiotmane@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2023/03/11 تاريخ القبول: 2023/04/17

ملخص:

تم من خلال هذه الدراسة تناول دور الصفقات العمومية في تحقيق التنمية المحلية، حيث تهدف هذه الصفقات إلى توظيف الأموال العمومية أو الاعتمادات المالية الممنوحة من طرف الدولة، بما يضمن تحقيق تنمية وتلبية احتياجات المجتمع، ومن خلال دراسة مختلف قوانين الصفقات العمومية في الجزائر لوحظ أن المشرع الجزائري أولاه اهتماما واسعا وفي كل مرحلة حاول تدارك الأخطاء والفرغات الواردة في القوانين السابقة. وعموما فإن قانون الصفقات العمومية يجب أن يواكب التحولات السياسية والاقتصادية التي يمر بها اقتصاد الدولة، حيث يمكن تجنب الأخطاء وتصحيحها في حال وقوعها مع وضع السبل الكفيلة لمنع تكرارها في المستقبل. للصفقات العمومية دور مهم في تنمية الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتتجلى علاقة التنمية بالصفقات العمومية من خلال المشاريع التي تنجز داخل مجال ترابي معين سواء كان في نطاق الجماعات المحلية، أو المؤسسات العمومية، وهذا بغية تحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتلبية حاجياتهم، وتحسين وضعياتهم الاجتماعية، الاقتصادية والصحية وكذا ترقية المحيط الذي يعيشون فيه.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية . البلدية . التنمية المحلية . الصفقات العمومية .

Abstract:

Through this study, the role of public deals in achieving local development was addressed, as these deals aim to employ public funds or financial credits granted by the state, in order to ensure the achievement of development and meet the needs of society. The Algerian gave it wide attention, and at every stage he tried to rectify the errors and voids contained in the previous laws. In general, the public procurement law must keep pace with the political and economic transformations that the country's economy is going through, as mistakes can be avoided and corrected if they occur, while developing ways to prevent their recurrence in the future. Public transactions have an important role in the development of economic and social life, and the relationship of development with public transactions is evident through projects that are carried out within a specific soil area, whether it is within the scope of local communities, or public institutions, and this is in order to improve the living framework of citizens and meet their needs, and improve their social, economic and health conditions. As well as improving the environment in which they live

Keywords: Local communities - municipality - local development - public procurement

د. حادي عثمان

مقدمة:

إن من مظاهر الديمقراطية المعاصرة هو إسناد الجماعات المحلية اختصاصات واسعة لتسيير شؤونها وإشباع الحاجيات المحلية بنفسها، باختصاصات جديدة، حيث أصبح لها دورا مهما في تحقيق التنمية خاصة على الصعيد المحلي، فبتوسيع اختصاصات الجماعات المحلية، جعل احتياجاتها متزايدة ومتنوعة من جهة يقابلها ضعف في الإمكانيات المتاحة لها من جهة أخرى، لهذا عقدت أمال كبيرة على الصفقات العمومية باعتبارها من ضمن الأدوات القانونية للممارسة المالية، وبهذا الصدد جاء قانون الصفقات العمومية ككل تنظيم قانوني يهدف إلى إضفاء الحماية على المصلحة العامة عن طريق تحديد واضح للمتعاملين الاقتصاديين وتحديد مهام وحقوق ومسؤولية كل متدخل أو متعامل في هذا الإجراء، والعمل أيضا من أجل إعطاء الشفافية الكاملة والإطار القانوني المناسب لجميع التعاملات الإدارية في إطار الصفقات العمومية. وستناول الورقة البحثية الإشكالية البحثية التالية: كيف ساهم قانون الصفقات العمومية في ضبط ومرافقة الجماعات المحلية في بناء قاعدة التنمية على المستوى المحلي؟

أهمية الموضوع: تنبع أهمية هذه الورقة البحثية انطلاقا من الاعتبارات التالية:

- دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالصفقات العمومية في إطار الجماعات المحلية ودورها المحوري في تحريك عملية التنمية المحلية.
- الدور الكبير الذي تلعبه الصفقات العمومية في الارتقاء الوظيفي لمؤسسات الدولة وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية.
- أوضحت التنمية المحلية من المرتكزات الأساسية لعملية تحقيق وارساء قواعد التنمية المستدامة الشاملة.
- الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة لملف الصفقات والمصالح المتعددة التي سخرته الى تطبيقها بمختلف جوانبها وعلى جميع الأصعدة.

الكلمات المفتاحية:

الجماعات المحلية . البلدية . التنمية المحلية . الصفقات العمومية .

أولا: مفهوم الصفقات العمومية

والصفة العمومية هي عبارة عن عقود مكتوبة تتم بين المتعامل المتعاقد والمصلحة المتعاقدة في إطار مشاريع وبرامج استثمار ضخمة كوهنا تأخذ جزء كبير من المصاريف العمومية شكلا يستدعي الحيطه والتحكم الجيد لتوفير الحماية الأكبر للمصالح الإدارية للدولة، فالصفقات العمومية تحتل جانبا هاما من أعمال الدولة وذلك بالنظر إلى مكانتها في تحقيق الخدمة العمومية، إذ تمثل الشريان الذي يدعم عملية التنمية، كما تعتبر النظام

الأفضل لاستغلال الأموال العمومية خاصة في ظل اعتماد الاقتصاد الوطني على زيادة النفقات من أجل تنشيط العجلة التنموية للبلاد.

أما في المفهوم الاصطلاحي فهي عقد اداري باعتباره عمل قانوني صادر عن توافق إرادة على إحداث آثار قانونية، والعقد الإداري كما هو معلوم شأنه شأن كافة العقود المعروفة في القانون الخاص، إلا أنه يتميز عن هذه الخاصية كون الإدارة طرف جهوري فيه والصفقات العمومية هي صورة من صور العقود الإدارية وتحتل أهمية كبرى في جميع التعاملات الاقتصادية، لذلك أولاهها المشرع أهمية خاصة من خلال استقلالها بتشريع خاص وأحكام فنية تتماشى مع طبيعة الأهداف المعلنة قد عرفها المشرع الجزائري من خلال المادة الرابعة من قانون الصفقات العمومية بأنها عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به، تبرم وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم، قصد إنجاز الأشغال واقتناء اللوازم والخدمات والدراسات لفائدة المصلحة المتعاقدة.

وهي عقد مكتوب مبرم وفق المرسوم الرئاسي رقم 15-247 بين إدارة عمومية ومتعامل اقتصادي هدفه إما إنجاز اشغال أو اقتناء لوازم أو القيام بدراسات أو تقديم خدمات.

مميزاته: هو عقد غير متوازن من حيث التمثيل، فالإدارة ممثلة بسلطة عمومية تسعى إلى تحقيق مصلحة عامة، أما المتعامل المتعاقد يمثل شخص طبيعي أو معنوي ذو طابع تجاري يبحث عن الفائدة الشخصية.

من حيث المضمون، باعتبار أن الطرفين المتعاقدين يختلفان في قوة التمثيل والهدف مما يؤثر هذا في بنود العقد. فالإدارة تضع المواد الضرورية التي تحقق الهدف في دفتر الشروط والصفقة، ولا يحق للمتعهد أو المترشح أو المتعامل المتعاقد مناقشة هذه المواد أو الاعتراض عليها. كما تحتفظ المصلحة المتعاقدة بحق المراقبة والعقاب والفسخ.

والملاحظ من خلال التعريف الذي تبناه المشرع الجزائري أنه يركز على معايير أساسية: أولاً، المعيار الشكلي ويتضح جلياً من خلال تأكيد المشرع على اعتبار الصفقات العمومية عقود مكتوبة متعلقة بإبرام الصفقات العمومية وتستمد أحكامها من المرسوم الرئاسي الذي حدد بدقة كافة المراحل التي تسير عليها عملية إبرام الصفقات العمومية، حيث تنقيد الإدارة المحلية بمجمل ما جاء في قانون الصفقات العمومية عند إبرامها للعقود، أما المتعامل المتعاقد معها فهو ملزم إما بقبول الصفقة المعروضة كما وردت بكافة شروطها ومعطياتها وإما أن يرفضها، فالمشرع من خلال قانون الصفقات العمومية فرض جملة من القيود والإجراءات تلتزم الإدارة بها عبر مصالحها حفاظاً على المصلحة العامة وحسن التصرف في الأموال العامة، وهذا ما يتضح لنا من خلال القيمة المضافة التي تقدمها الصفقات العمومية.

ثانياً: المعيار الموضوعي يقصد به موضوع العقد المتضمن في الصفة العمومية، أي نوع الخدمة التي يقدمها المتعاقد للإدارة المتعاقد معها.

ثانياً: مبادئ الصفقات العمومية

ترتكز الصفقات العمومية في واقع الأمر على جملة من المبادئ الأساسية لا يمكن لها أن تقوم أو تبرم بدونها وتتمثل في:

1. مبدأ المنافسة

تحدث المشرع الجزائري على هذا المبدأ في المادة الثالثة من قانون الصفقات العمومية حيث قال: "لضمان نجاعة الطلبات العمومية والاستعمال الحسن للمال العام، يجب أن تراعى في الصفقات العمومية مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية..." إن لفظ يجب يبين أن المنافسة مبدأ أساسي وهام جداً لا يمكن الاستغناء عنه وهذا كله قصد ضمان نجاعة الصفقات العمومية، والمنافسة مشروعة في مختلف الجوانب الحياة خاصة عندما يتعلق الأمر بالصفقات العمومية.

المقصود بالمساواة بين المتنافسين إيجاد نفس الفرص لكل من يتقدم إلى المناقصة أو المزايدة وهذا دون أي تمييز ويجب معاملة جميع المشتركين في المناقصة معاملة متساوية. كما يقضي مبدأ المساواة بين المتنافسين في العطاءات عدم جواز استبعاد أي متقدم لأسباب غير قانونية. وقد أكدت المادة 05 من قانون الصفقات العمومية رقم 15-247 هذا المبدأ بنصها "لضمان نجاعة الطلبات العمومية والاستعمال الحسن للمال العام، يجب أن تراعى في الصفقات العمومية مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المرشحين وشفافية الإجراءات" (المرسوم الرئاسي 247.15).

2. مبدأ العلانية في التعاقد

يجب ألا يكون إبرام العقد الإداري سرياً، وتقصد بالعلنية معرفة الكل أي الجميع بأن الدولة سوف تباع أو تؤجر أو تشتري أو سوف تقوم بعمل عام إلخ والغاية من هذا حتى لا تعقد الصفقات العمومية في أجواء يشوبها الشك، لأن عدم الإعلان عن الصفة العمومية لا يتيح الفرصة لمن يرغب في التعاقد كي يتنافس ويشارك، إن إعلان الإدارة عن رغبتها في التعاقد شرط ضروري وهذا لضمان نجاعتها ومنح فرص متكافئة للراغبين في التعاقد. إلى جانب هذه المبادئ الثلاثة يمكن أن يضاف لها مبدأ رابع وهو ذلك المتعلق بواجب الحيطة والحذر نظراً لأهمية ذلك في ضمان تنفيذ حسن للصفة العمومية.

3. تعلقها بالأموال العامة

إن الصفقات العمومية تتعلق أساساً بتسيير واستهلاك الأموال العمومية، هذه الأخيرة التي عرفها الفقه بأنها تلك الأموال المنقولة والثابتة المملوكة للدولة أو الأشخاص المعنوية العامة والتي يتم تخصيصها للمنفعة العمومية، وهي ما يعرف بالدومين العام. فالأموال العامة هي ملك لجميع أفراد الوطن، فالحفاظ عليها مسؤولية الجميع. وقد خص المشرع الجزائري

الأموال العامة بحماية دستورية تقضي بأن الأملاك الوطنية يحددها القانون وتكون من الأملاك العمومية والخاصة التي تملكها كل من الدولة، الولاية والبلدية ...، وبالتالي فإن الأموال العمومية لا يجوز التصرف فيها أو حجزها أو تملكها بالتقادم.

4. استخدام أساليب القانون العام

حينما تتعاقد الإدارة بهدف تسيير المرافق العمومية فإنها تلجأ في ذلك إلى أساليب القانون العام وتظهر هذه الأخيرة من خلال تضمين العقد شروطا استثنائية غير مألوفة في عقود القانون الخاص وتمتع الإدارة بامتيازات السلطة العامة التي تظهر في إصدار أوامر وتعليمات لتنفيذ العقد الإداري.

5. الإدارة هي أحد طرفي العقد

حتى يعتبر العقد إداريا يجب أن يكون أحد طرفيه شخصا من أشخاص القانون العام، سواء تعلق الأمر بالدولة أو بأحد الأشخاص المعنوية الإقليمية أو المرفقية وهذا ما يميزه عن العقود الخاصة التي تبرم بين أشخاص القانون الخاص.

6. إحاطتها بحماية قانونية خاصة

إن القراءة العميقة لقانون الصفقات العمومية توحى بوجود العديد من الأحكام التي خصّها المشرع بها، لاسيما على ضوء التعديلات الأخيرة التي طرأت على هذا القانون بهدف تعزيز الشفافية واثمين مردود الصفقات العمومية وتظهر هذه الحماية القانونية في تضمين الصفقات العمومية جملة من الشروط والإجراءات الشكلية وتحديد الشروط التي تبرم وتنقذ وفقها الصفقات وكذلك كيفية اختيار المتعامل المتعاقد، وكافة القواعد الموضوعية والإجراءات الشكلية التي تسري على المناقصات والاستشارة المسبقة المنصوص عنها في قانون الصفقات العمومية رقم 15-247 المعدل والمتمم (المرسوم الرئاسي 247.15).

7. تتميز بالعالمية

الصفقات العمومية تبرم في أغلب دول العالم وكل دولة لها قانون صفقات عمومية خاص بها ففي الجزائر نجد قانون 15-247 المعدل والمتمم وأيضا يوجد قانون الصفقات المغربي وفي فرنسا قانون الصفقات الفرنسي ونفس الشيء بالنسبة لباقي دول العالم وهذا بالرغم من تواجد بعض الاختلافات والتسميات، والعامل المشترك بين صفقات معظم دول العالم أنها تخضع لمبادئ المنافسة والمساواة والإشهار وكذلك ربط إبرام الصفقات العمومية بضرورة المحافظة على البيئة وهذا ما يسمى بالصفقات الخضراء، حيث أننا نجد أن مختلف التشريعات قد تفتنت لأهمية حماية البيئة وضرورة احترام مبدأ الاحتياط في كل المجالات دون استثناء، خاصة في مجال الصفقات العمومية لما لهذه الأخيرة من أهمية واضحة وعلاقتها المباشرة بالبيئة.

ثالثاً: مفهوم التنمية والتنمية المحلية

التنمية في جوهرها، هي إنماء الطاقة الإنتاجية في المجتمع بالصورة التي تؤدي إلى الرفع من مستواه من أدناه نسبياً إلى أعلاه نسبياً، وذلك خلال فترة معينة، والتنمية في هذا الاتجاه، هي تنمية اقتصادية واجتماعية جامعة وكاملة، تجمع ما بين التغيرات الاقتصادية الكمية، والتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تستحدثها التنمية.

وفي ضوء هذا المفهوم، فإن التنمية تهدف إلى الاستغلال التام للموارد المادية والبشرية المتاحة، وتوجيهها لتوسيع قاعدة اقتصاديات المجتمع، وتوسيع قاعدة التجهيزات الشاملة الأساسية، والحرص على الحصول على معدل مرتفع للنماء يقود إلى تحقيق أهداف المجتمع العريضة التي تضمن رفع مستوى المعيشة ودخل الفرد لدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والعمل على زيادة الرفاهية لجميع فئات المجتمع.

وتحقيق التنمية بهذا المفهوم، لن يتأتى إلا باتخاذ سياسات تنموية واعدة محددة الأهداف والمعاليم، تهدف لإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني، لينطلق من قيود التخلف الاقتصادي يفي اتجاه النهوض بعملية إنمائية واعدة مكتملة المواصفات حتى تكون هذه التنمية جديدة بالتدشين. ومن هذا المنطلق، فإن التنمية المحلية تشمل جميع مجالات الحياة، وتحاول الارتقاء بها وتحسينها بشكل جماعي في مستوى إقليم معين، وهذا ما يعطيها - أي التنمية - الأهمية الكبرى إلى جانب السياسات العمومية التي تسعى لتحقيق الصالح العام، وتحقيق التوازن الجهوي بين الأقاليم مع ترك حرية المبادرة للجماعات الإقليمية للقيام بدورها على أكمل وجه.

والتنمية المحلية هي تلك التنمية الخاصة بمنطقة سكنية أو مقاطعة سكنية في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع إيلاء المشكلات التي تعترضهم أهمية كبرى، والعمل على حلها من قبل السلطات المسؤولة ضمن إطار خطة وطنية شاملة، وهي تعني أيضاً الزيادة التنموية في كافة القطاعات على المستوى المحلي للوصول إلى مراحل متقدمة من التنمية والنمو (عبدالمطلب، 2001، ص 13).

كما أنها تتميز بمجموعة من الخصائص، وهي: أنها تعتبر عملية شاملة؛ إذ إنها تشمل كافة مكونات المجتمع، ولا تلغي وجود أي عنصر من عناصره. تساهم في تطوير المجتمع؛ إذ إنها تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات، والخطط التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية، والتعليمية في المجتمع. تهدف التنمية المحلية إلى الاستفادة من كافة الموارد؛ إذ إنها تسعى إلى جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع، وتحول جزءاً منها ليصبح من أجزاء التجارة المحلية، والخارجية ليعود بالفائدة على المجتمع ككل.

وبما أنه يتعذر على الحكومة تسيير أقاليمها بنفسها والاطلاع على حقيقة أوضاعها وتلبية حاجيات أفرادها بهذه الأقاليم، فإنها تعتمد إلى إيجاد آليات تمكنها من تلبية حاجيات الأفراد

من خلال إشراكهم في تسيير أقاليمهم بأنفسهم ضمن أطر وتنظيمات لا تؤثر على كيان الدولة الواحدة، حيث تعتبر الجماعات المحلية وواحدة من الهياكل والنماذج التطبيقية التي تعمل على احياد الاستراتيجيات الملائمة والنماذج الكفيلة لتلبية حاجيات المواطن دون أن تخرج عن سياقها العام المتمثل في البعد التنموي الوطني المستدام الشامل المتجدد.

رابعاً: مكونات وخصائص التنمية المحلية

تعتمد التنمية المحلية على مجموعة من المكونات الرئيسية، وهي: الأفراد: هم مجموعة الأشخاص الذين يسكنون في مكان ما، ويعتبرون العناصر الفعالة، والتي تساهم في دعم التنمية المحلية لتحقيق أهدافها. المؤسسات: هي مجموعة من المنشآت المحلية، والتي تهدف إلى توفير وظائف، ومهن متنوعة للأفراد، وتساعد في الزيادة من كفاءة التنمية المحلية. المجتمع: هو المنطقة الجغرافية، أو المساحة السكنية التي يوجد فيها كل من الأفراد، والمؤسسات، ويعد العنصر الأساسي، والمكون الرئيسي من مكونات التنمية المحلية.

ومن خصائص التنمية تميزها بمجموعة من الخصائص، وهي: كونها عملية شاملة، إذ أنها تشمل كافة مكونات المجتمع، ولا تلغي وجود أي عنصر من عناصره. تساهم في تطوير المجتمع، إذ إنها تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات، والخطط التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية، والتعليمية في المجتمع. تهدف التنمية المحلية إلى الاستفادة من كافة الموارد، إذ إنها تسعى إلى جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع، وتحول جزءاً منها ليصبح من أجزاء التجارة المحلية، والخارجية ليعود بالفائدة على المجتمع كاملاً. تسعى لتوفير كافة الخدمات الأساسية للأفراد، من وسائل نقل، ومؤسسات تعليمية، وقطاعات عامة، وغيرها.

في الميدان الاقتصادي تقوم الجماعات المحلية بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير النشاط الاقتصادي وتنمية المجتمع بهدف الاستخدام الكامل للقوى العاملة، والمساهمة في رفع مستوى المعيشة، وذلك عن طريق: حق المبادرة بإنشاء مشروعات والبحث عن النشاط الاقتصادي في المحيط المحلي، مع التقيد بأهداف السلطة المركزية في المخطط الوطني الشامل، تسيير المرافق العامة على مستوى البلدية (الأسواق، استغلال قاعات الاحتفال التطوير السياحية بتنمية المناطق وإبراز الماهلات الجاذبة للسياحة،...)

البلدية هي نواة التنمية المحلية: تعتبر البلدية النواة الرئيسية للتنمية المحلية فهي الأقرب تنمويا من المواطن، وقد وجدت بالأساس لتسيير شؤون الأشخاص وتحسين وضعيتهم حياتهم في الوسط الحضري والريفي، وعلى جميع المستويات الاجتماعية، الاقتصادية...، وقد خولت الدولة السلطات إلى البلدية بإتباع نظام اللامركزية من أجل التخفيف من حدة صعوبات الحياة ومحاولة تذليل عقباتها كل ما أمكن ذلك لترقية الوسط المعيشي للمواطن على مستوى محيط البلدية. وكلفت الوصاية الإدارية (الولاية والدائرة) بمراقبة مدى التزام

البلدية بهذه الآليات والقيام بدورها التنموي على أحسن وجه، مع تمكين المواطن من معرفة طبيعة أشكال ونتائج إنجاز المشاريع التنموية، والتي تعكس تطلعاته المعبر عنها. تنص المادة 15 من دستور 1996 على أن: "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية" كما تنص المادة 16 من دستور 1996 على أن: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية" (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76 لسنة 1996).

وقبل هذا نصت المادة الأولى من قانون البلدية على أن: "البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتحث بموجب قانون (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15 لسنة 1990) "وعليه، فإن البلدية تمثل قاعدة اللامركزية ومكان ممارسة حق المواطن، كما تشكل فاعلا محوريا في بيئة الإقليم والتنمية المحلية والخدمة العمومية الجوارية.

وهي تقوم على مجموعة من الأسس أهمها: تمتعها بالشخصية المعنوية: وهو الأساس الذي يحدد استقلالها عن الحكومة المركزية ويؤثر على المركزية الإدارية من عدمه، والمقصود بالشخصية المعنوية هو أهليتها القانونية لتحمل مسؤولياتها كاملة فيما يخص ممارسة مهامها وفق التفويض الممنوح لها من قبل الحكومة المركزية، وهي بذلك مستقلة عن منشئها والمنتسبين إليها وتتمتع بذمة مالية مستقلة وشخصية معنوية تقاضي غيرها أمام القانون، تتجسد في مجالس محلية منتخبة: الاعتراف للإدارة المحلية بالشخصية المعنوية لا يكفي للقيام بمهامها نظرا لتعذر قيام سكان الإقليم المحلي بمباشرة مهامهم بصفة جماعية، مما يستوجب اختيار من ينوبهم ويمثلهم في هذه الهيئة المحلية، وهو ما يتم عن طريق الانتخاب وفق معايير محددة. المجالس المنتخبة مستقلة وخاضعة للحكومة المركزية: تحتفظ الحكومة المركزية بحق الإشراف والمراقبة على عمل الإدارة المحلية لضمان السير الحسن لمهامها وفق الأهداف العامة والسياسات للقيام بمتطلبات الشأن المحلي للسكان؛ وذلك وفقا لنصوص قانونية تحدد المهام وكيفية القيام بها على أحسن وجه.

والبلدية في هذا السياق تركز على أسس منها: وجود مصالح محلية متميزة، تتمتع بالاستقلال المالي، وجود رقابة على هذه الهيئات المحلية من قبل السلطة المركزية. ويتربط عن ذلك جملة من النتائج الهامة خاصة على مستوى التنمية المحلية أهمها (لباد، 2001، ص 62):

— يقتضي الاعتراف بالشخصية المعنوية أن تكون للوحدة المحلية ذمة مالية مستقلة، أي أنها متميزة عن أموال الدولة وعن أموال الوحدات المحلية الأخرى، مما يجعلها قادرة على التمويل الذاتي للمشاريع التنموية في إطار اختصاصها وعلى حساب ميزانيتها. وتعد المالية المحلية عنصرا أساسيا في التنمية المحلية، فنجاح الهيئات المحلية في أداء واجباتها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها في خدمة مواطنيها يتوقف إلى حد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبع أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات

أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية (طلعت، 2001، ص 203).

– الاعتراف للجماعات المحلية بالشخصية الاعتبارية يمنحها صلاحية تحمل الواجبات واكتساب الحقوق، لاسيما الحقوق المالية حال اكتسابها للقضايا المتنازع فيها بالخصوص ذات الطابع المالي والتي تعتبر مورد مالي إضافي غير مباشر لميزانيتها.

– وجود حاجيات ومصالح محلية، لا يعني الانفراد المطلق للجماعات المحلية في وضع سياسة تنمية بمعزل عن الاستراتيجية الوطنية، وإنما تملك التعبير عن حاجيات سكانها وفق بيئتها الخاصة مع بلورتها ضمن البعد التنموي الوطني للدولة.

إن هذه المبادئ توحى بتمسك المشرع بضرورة تنظيم الدولة من خلال اعتماد جماعات محلية لامركزية في إطار دولة موحدة تشكل فيها البلدية الخلية الأساسية ويجعل تطبيق هذه المبادئ من البلدية والولاية فضاء للتعبير الديمقراطي، يتم فيه اتخاذ وتشجيع المبادرات والأعمال المحلية من أجل التكفل بالحاجيات المحلية ذات الأولوية ولغرض تحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عامة وإدارة الخدمات العمومية بصفة خاصة.

تعتمد البلدية في النظام الإداري الجزائري على مواردها الذاتية في تلبية وتغطية نفقة حاجات سكانها، وتجد دعما ماليا في إطار الإعانات الممنوحة من طرف الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL).

إن هذا التركيز في الاختصاص له ما يبرره، بالنظر إلى الطبيعة القانونية لنظام البلدية، من حيث كونها وحدة أو جماعة سياسية، إدارية، اقتصادية واجتماعية وثقافية، تعد لا مركزية مطلقة في ظل نظام دستوري سياسي يقوم على مبدأ وحدة الدولة سياسيا ودستوريا، القائم على نمط التخطيط الوطني الشامل، ومبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، فكان حتميا ومنطقيا أن يكون نظام الوصاية السياسية والإدارية على البلديات أكثر إحكاما ودقة وتشديدا لدرء الفوضى الدستورية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حفاظا على وحدة وكيان الدولة، ومن ثم رسم استراتيجية تنمية شاملة تضمن التوازن الجهوي في البلاد (عوابدي، 2008، ص 281، 282).

خامسا: علاقة الصفقات العمومية بالتنمية المحلية

إن إسناد مهمة إنجاز التنمية المحلية إلى البلدية، يقتضي بالأساس وضع تحت تصرفها، ومرافقتها بجملة من الآليات، بدءا من التأطير القانوني والتنظيمي الكفيل بالإجابة عن كل تساؤل فيما يخص تسيير وتنظيم مجال التنمية المحلية، التي تتعدد خدماتها بتعدد أدوارها ومرافقها، أين يتقاطع دور البلدية مع باقي أدوار القطاع الفاعلة والمعنية هي الأخرى بالتنمية المحلية، فهي بذلك -أي البلدية- تستقي قوتها وفعاليتها من القوانين الرسمية

والمستقلة، التي تهدف إلى تنظيم العلاقات القانونية التي تنشأ في هذا الفضاء، إن نجاح التنمية المحلية مرهون بوجود اقتصاد وطني فعال، ونظام حكم محلي راشد، وقواعد مالية ومحاسبية مضبوطة وشفاف تهدف تطبيقاتها إلى المحافظة على المال العام وحسن استخدامه وترشيد نفقاته وتأمين إيراداته. إن هذا الطرح، له إسقاطاته على ميزانية البلدية، باعتبار مواردها المحلية والخارجية تشكل قاعدة مالية ونقطة ارتكاز لبناء نظرة استراتيجية للتنمية المحلية، تتفاوت من بلدية إلى أخرى حسب موقعها الجغرافي والاقتصادي وكذا حسب ترتيب أولويات حاجيات سكانها.

والصفات العمومية في علاقتها بالتنمية المحلية تمثل آلية من الآليات المهمة التي من خلالها تعمل الهيئات العمومية على تنفيذ سياساتها من خلال نظام عقود الصفقات العمومية لتلبية حاجيات مختلف المرافق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذا فإن للصفات العمومية دورا مهما في تنمية الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويتجلى ذلك في مجموع المشاريع التي تنجز داخل مجال ترابي معين. كما أن الدور التنموي للصفات العمومية يظهر من خلل تنفيذ أو عدم تنفيذ هذه الصفقات ومدى توفر عنصري الفعالية والكفاءة فيها، بمعنى هل أخذت الصفة طرقها إلى التنفيذ وفق الأهداف المسطرة والمعدة مسبقا والمحددة في دفتر الأعباء، كما أن النهوض بدور الصفقات العمومية في جميع جوانب التنمية يستوجب عقلنة تدبير المال العام عبر تفعيل مبادئ المساواة والمساواة والشفافية والمشاركة والمحاسبة من أجل الوصول إلى فعالية الأهداف المسطرة وحسن التدبير، وهذا يستدعي من القائمين على هذه الصفقات وخاصة في الجماعات المحلية تكوين رؤية استراتيجية ودور المشاركة مع جميع الفاعلين المحليين وإدراج مجموعة من الصفقات التي يكون لها انعكاس على التنمية المحلية.

وأهم ما يميز الصفقات العمومية أنها أهم وسيلة لتنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية كتدعيم ومساعدة المقاولات الصغرى والمتوسطة، مما يؤدي على التوالي إلى خلق مناصب الشغل على المستوى المحلي ومنه تحقيق تنمية اجتماعية. وبالتالي فالصفات العمومية، تعد الوسيلة الأساسية بيد الجماعات المحلية لتنفيذ المخططات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، إلى جانب اعتبارها أداة من أدوات الإدارة لحصول الجماعة على ما تحتاجه من أشغال وتوريدات لتتمكن من تنفيذ برامجها ومشاريعها التنموية.

سادسا: الصفقات العمومية وعلاقتها بالفساد المالي

تعتبر الصفقات العمومية أهم قناة تتحرك فيها الأموال العامة، وتستخدم من قبل الدولة لتنفيذ سياستها العامة والتي تنجز من خلالها برامج التنمية وهي وسيلة أساسية للتجسيد الميداني للاستثمارات والمشاريع العمومية وبالتالي فهي من أهم الأدوات التي تساهم في النهوض والرقى بالاقتصاد الوطني، كل هذه الاعتبارات جعلت من الصفقات العمومية ميدانا خصبا لتفشي الفساد بمختلف مظاهره، الأمر الذي أدى إلى ازدياد أهمية مكافحة

الفساد المصاحب للصفقات العمومية، فالأغلفة المالية التي تمول مشاريع تنمية ضخمة تحتاج إلى إرفاقه بإجراءات قانونية تحصنه وتقطع الطريق أمام كل أشكال الفساد التي يمكن أن تعتريه.

ولما كان للصفقات العمومية بمختلف أنواعها صلة بالخزينة العامة فإنه أضحى من الضرورة إخضاعها لصور شتى من الرقابة تلازم جميع مراحلها، سواء قبل إبرام الصفقة أو دخولها حيز التنفيذ أو بعدها، والغرض الأساسي من تسليط هذه الرقابة هو التأكد من مدى تطبيق الأهداف المرجوة ومحاربة الفساد، حيث تعتبر الرقابة المالية من أكثر أنواع الرقابة فعالية، لأنها تساهم بشكل هام في ترشيد النفقات العمومية.

إن الصفقات العمومية تهدف في الأساس لعقلنة تسيير الأموال العمومية، غير أن الواقع أثبت أنه من أكبر القطاعات التي أصبحت مجال خصب لشتى أنواع الفساد وتبيد الأموال العامة، وتأخذ جرائم الفساد المتعلقة بالصفقات العمومية جانبين: (تياب، 2013، ص 43 - 53).

1- أفعال الفساد المرتكبة من طرف الموظف العام: جرم قانون الوقاية من الفساد ومكافحته عدة أفعال يمكن أن ترتكب من قبل الموظف العام أهمها:

— المحاباة: هي مخالفة التشريع والتنظيم الذي يحكم الصفقات العمومية من طرف موظف عمومي مكلف بإبرام أو بتأشير أو بمراجعة عقد أو اتفاقية أو صفقة أو ملحق من أجل إعطاء أحد المتعاملين امتيازات غير مبررة.

— الرشوة السلبية: تكون بقبول هدايا أو الحصول على وعود أو هبات أو أي امتيازات أخرى أيا كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك بمناسبة تحضير أو إجراء مفاوضات أو إبرام أو تنفيذ صفقة أو عقد أو ملحق باسم الدولة أو إحدى الهيئات التابعة لها.

— أخذ الفوائد بصفة غير قانونية: أخذ فائدة أيا كان نوعها مادية أو معنوية ولا تهم الطريقة التي تتحقق بها هذه المنفعة أو الفائدة، فقد تتحقق مباشرة بقبض مبلغ من المال أو الحصول على أسهم في شركة وقد تتحقق بعقد صوري وغيره.

2- أفعال الفساد المرتكبة من طرف المتعامل المتعاقد: جرم قانون الوقاية من الفساد ومكافحته أفعالا يمكن أن ترتكب من قبل المتعامل المتعاقد مع الهيئات العمومية أهمها:

— الاستفادة من سلطة وتأثير أعوان الهيئات العمومية: أي استغلال السلطة والنفوذ وتأثير أعوان الهيئات التابعة من قبل شخص أيا كانت صفته طبيعي أو معنوي والغرض من هذا النشاط هو الحصول على امتيازات غير مبررة ويجب أن يكون المستفيد منها هو الشخص صاحب الحاجة وليس الموظف أو عون الدولة، من أجل: الزيادة في الأسعار، التعديل في نوعية المواد أو الخدمات، التعديل في آجال التسليم أو التموين.

— عن طريق التأثير المباشر: هي قيام المتعامل المتعاقد بإعطاء وعد أو عرض أو منح موظف عمومي ميزة غير مستحقة قصد أداء عمل أو الامتناع عنه بطريقة مباشرة للموظف أو عن طريق شخص آخر.

سابعاً: المعوقات التي تعترض التنمية المحلية

إن المتناول لموضوع الصفقات العمومية لن يكتف بالإنطار النظري الذي يخص أدوارها الاقتصادية والاجتماعية، بل عليه الاستناد إلى معطيات ميدانية، حتى يقيم النتائج ويحدد الفوارق ويقترح ما يمكن من الاقتراحات لسد الثغرات. وبالعودة إلى الجزائر، تجدر الإشارة إلى أن التقييم العملي لأدوار الصفقات العمومية ليس عملاً يسيراً، والسبب راجع بالأساس إلى عدم نشر أرقام وإحصاءات رسمية دورية ومحينة بشكل منتظم حسب معايير مختلفة: عدد الصفقات، موضوعاتها، أماكن تنفيذها، مبالغها، مصادر تمويلها، إلى غير ذلك من المعطيات المفيدة ووضعها رهن إشارة الفاعل الاقتصادي والمسير العمومي والباحث الأكاديمي، وكذلك والمواطن كرقيب خارجي على صرف الأموال العمومية.

المشاكل الفنية: تعاني معظم الدول النامية بما فيها الدول العربية والجزائر خاصة من خلل هيكلي في بنية الهيئات المحلية. فهناك قضايا متعددة تتعلق باليد العاملة، من حيث أدائها، تدريبها، تأهيلها وتحفيزها، فنقص الخبرات الفنية وانخفاض مستوى كفاءة موظفي الإدارة المحلية، إضافة إلى قلة عدد المهندسين والمتخصصين العاملين في المؤسسات المحلية، تعتبر من المشاكل التقليدية التي تواجهها الإدارة المحلية ولا زالت تعاني منها لحد الساعة.

إن مشكلة التنمية المحلية ليست في إيجاد أو تنويع مصادر التمويل بقدر ماهي في سوء تسيير أموال البلديات والولايات وغياب تنسيق الجهود والإمكانات المتواجدة. فمثل برمجة وإنجاز قاعة علاج ممولة من برنامج التنمية المحلية دون استشارة للخريطة الصحية وللمصالح المختصة، ودون مراعاة للمقاييس في هذا الباب، وتسجيل مديرية الصحة مشروع إنجاز مركز صحي في إطار المشاريع القطاعية للتنمية دون معرفة وجود قاعة علاج في نفس المكان لا لشيء إلا أن التنمية فهمها البعض على أنها مجرد استهلاك للمخصصات المالية المتوفرة ولو على حساب العقلانية وترشيد النفقات (خشمون، 2010-2011، ص ص 210-211).

المشاكل الإدارية: خضعت عملية إبرام الصفقات العمومية في الجزائر لأطر تشريع هو تنظيميه مختلفة، تنوعت بين نصوص فرنسية ونصوص جزائرية في مرحلة لاحقة، بل إن النصوص الجزائرية ذاتها تعاقبت واختلفت مضامينها وأحكامها بين مرحلة وأخرى استجابة لجملة من الظروف السياسية والاقتصادية التي ميزت كل مرحلة. فآليات الرقابة المنصوص عليها لم يمكنها قمع جميع مظاهر الفساد في الصفقات العمومية، حيث لا يمكن مثلاً التأكد من الكميات الفعلية المنجزة وتكلفتها الحقيقية وكذا بطء إجراءات الإشهار والرقابة وتسديد المستحقات للمتعاملين المتعاقدين، كلها عوامل تساهم في تأخر إنجاز المشاريع، وبالتالي تؤخر تنفيذ المخططات التنموية للحكومة وتراكمها وتداخلها (حططاش، 2001-2014).

ثامنا: طرق تعزيز نظام مراقبة التسيير بالجماعة المحلية

تقترح الكثير من الدراسات المهتمة بالجماعات المحلية بضرورة إدراج مجموعة من الاقتراحات من أجل تعزيز نظم مراقبة التسيير داخل الجماعات المحلية بهدف حماية المال العام وتسييره بالطرق الرشيدة المطلوبة في إطار مكافحة الفساد بأشكاله والتحكم الأمثل في إدارة الصفقات العمومية، ومن جملة هاته الاقتراحات يمكن إدراج العناصر التالية للأخذ بها بعين الاعتبار في سبيل ترقية نظام مراقبة التسيير:

— ضرورة تبني لقسم لمراقبه التسيير في الهيكل التنظيمي للجماعات المحلية يتميز بالحيادية يدمج مجمل الدارسات الخاصة بها، وعدم الاكتفاء بممارسات متفرقة تصدر عن مختلف الفاعلين بها.

— وضع

— الآليات القانونية الضرورية من قبل الوزارة الوصية التي تمكن من إنشاء قسم لمراقبة التسيير حيث أن هذه الإجراءات تخضع لقوانين لا يمكن تجاوزها من قبل الفاعلين المحليين بالجماعات المحلية.

— فرض الوزارة الوصية وضع أدوات مراقبة التسيير التي تمكن من التحليل واتخاذ القرار من خلال مراسيم ووضع نظام معلوماتي لمحاسبة التسيير في الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.

— حث الفاعلين المحليين على عدم الاكتفاء بالأدوات الكمية القائمة على المعطيات المحاسبية وتبني أدوات قائمة على المعطيات الكمية والنوعية ولعل أبرزها لوحات القيادة.

— تخصيص دورات تكوينية لمختلف الأعوان داخل الجماعات المحلية خاصة الأمناء العامون حول مراقبة التسيير بمفهومه الإداري بمختلف أدواتها الذي يتعدى كونها رقابة لمدى تطبيق التشريعات الخاصة بالإدارة المحلية.

— ضرورة استخدام المؤشرات الكمية والنوعية الملائمة لطبيعة التحديات التي تواجهها الجماعة المحلية، حيث تشكل عملية بناء الوزارة الوصية لمجموعة من المؤشرات تستقي منها الجماعات المحلية ما يناسبها خطوة أولى في هذا المجال.

— تمحور المؤشرات حول المجال السياسي، المهني والاقتصادي وعدم إقصاء أي جانب داخل الإدارة حتى يؤدي نظام مراقبة التسيير مهمته على أكمل وجه.

— التأسيس لبناء نظام معلومات متكامل يعمل على مساعدة مراقبة التسيير على أداء مهامها واستخدام تكنولوجيات الاتصال الحديثة في ذلك من أجل تسهيل عملية الولوج إلى المعلومة.

— بناء استراتيجية وطنية من قبل الوزارة الوصية لتطوير مناهج الإدارة المحلية بما يتناسب مع طبيعة الإدارة الجزائرية، تكون مبنية على استقلالية الإدارة المحلية في اتخاذ

التدبير والإجراءات الإدارية الداخلية التي تراها مناسبة وتتلاءم مع طبيعة التحديات التي تواجهها وعدم الاكتفاء فقط بالتطبيق الحر في القوانين والمراسيم.

— حث المحاسبين العموميين والمراقبين الماليين على استخدام المؤشرات المالية التي تستخدمها المؤسسات الاقتصادية وضبطها مع طبيعة الإدارة المحلية للمساهمة الفعالة في تقديم المشورة الضرورية للأميرين بالصرف المحليين، وتوجيه المجالس الشعبية المحلية نحو انتهاج سياسات مالية ملائمة للظروف الراهنة التي قد تواجه الاقتصاد الوطني وما ينجر عنها من تقليص للموارد تتطلب استغلال كلما هو متاح بكل نجاعة.

قائمة المصادر والمراجع:

- تياب نادية، آليات مواجهة الفساد في الصفقات العمومية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانون، جامعة مولود معمري، تزي وزو، 2013، ص ص، 43-53.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15 لسنة 1990.
- دستور 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76 لسنة 1996.
- عبد الحكيم حططاش، مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد برامج الاستثمارات العامة للفترة 2001-2014، أبحاث المؤتمر الدولي بعنوان تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014.
- عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 13.
- عمار عوابدي، القانون الإداري، الجزء الأول، النظام الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2008، ص 281، 282.
- ليباد ناصر، القانون الإداري، التنظيم الإداري، مطبعة قالم، عنابة، سنة 2001، ص 62.
- محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص ص 210-211.
- المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 ذي الحجة العام 1436، الموافق 16 سبتمبر سنة 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية والمرفق العام.
- المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 ذي الحجة العام 1436، الموافق 16 سبتمبر سنة 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية والمرفق العام.
- منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001، ص 203.